جمال عبد الناصر
1971 - 1918

ولد عام 1918 في الإسكندرية، لعائلة اصلها من محافظة أسيوط "قرية بني مر". عمل والده موظفاً في الحكومة، كثير التنقل بين المدن المصرية فتنقل معه جمال ودرس في المدارس الابتدائية والثانوي في مناطق مختلفة في مصر. عندما توفيت والدته عام 1931، أُرسل جمال عبد الناصر إلى مدرسة داخلية. انضم اثناء دراسته الثانوية إلى الحركة الطلابية وبدء في خوض العمل السياسي. نال شهادة البكالوريا عام 1936. التحق بالكلية الحربية وتخرج فيها عام 1938. عام 1945 التحق بكلية اركان الحرب ليتخرج فيها عام 1948 فيشارك مع الجيش المصري في حرب فلسطين. منح عده اوسمة لشجاعته في حرب فلسطين عام 1949. عُيّن مدرساً بمدرسة الشؤون الادارية، وعام 1951 مدرساً في كلية اركان الحرب.

اثناء وجوده في الجيش بدء ومجموعة من الضباط بتشكيل تنظيم سياسي في الجيش "تنظيم الضباط الاحرار". كان من اهداف هذا التنظيم مقاومة الاستعمار وانهاء الملكية واستعادة مصر للمصريين. ونجح الضباط الاحرار عام 1952 في قلب نظام الحكم والوصول إلى السلطة بقيادة اللواء محمد نجيب.

واجه الضباط الاحرار، بعد فترة وجيزة ثم تنحية محمد نجيب واستلم جمال عبد الناصر زمام الأمور. استلامهم قيادة الثورة العديد من المشاكل الداخلية والخارجية أبرزها العدوان الثلاثي، مسألة تأميم قناة السويس، مشاكل الاصلاح التي واجهت السلطة الجديدة.

وقد برز جمال عبد الناصر كزعيم قومي عربي حاول توحيد العالم العربي. ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل خصوصاً محاولة الوحدة السورية المصرية عام 1958. كما برز جمال عبد الناصر كزعيم في العالم الثالث، حيث شارك في تأسيس منظومة دول عدم الانحياز.

هزيمة 1967 كانت هزيمة 1967 قاسية لجمال عبد الناصر على المستوى السياسي والعسكري، كذلك فشل مشاريع الاصلاح، وتحول النظام الى نظام ديكتاتوري كلها ساهمت في تراجع دور عبد الناصر.
توفي جمال عبد الناصر، عام1971.

في ضرورة الثورة*

لقد أثبتت التجربة، وهي ما زالت تؤكد كل يوم أن الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي أن يَعْبُر عليه من الماضي إلى المستقبل.

فالثورة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها الأمة العربية أن تخلص نفسها من الأغلال التي كبلتها ومن الرواسب التي اثقلت كاهلها، فإن عوامل القهر والاستغلال التي تحكمت فيها طويلا ونهبت ثرواتها لن تستسلم بالرضى، وإنما لا بد على القوى الوطنية أن تصرعها، وأن تحقق عليها انتصارا حاسما ونهائيا. والثورة هي الوسيلة الوحيدة لمغالبة التخلف الذي أُرغَمتْ عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال، فإن وسائل العمل التقليدية لَم تعد قادرة على أن تطوي مسافة التخلف الذي طال مداه بين الأمة العربية وبين غيرها من الأمم السابقة في التقدم. ولا بد والأمر كذلك من مواجهة جذرية للأمور تكفل تعبئة جميع الطاقات المعنوية والمادية للأمة لتحمل هذه المسئولية. والثورة بعد ذلك هي الوسيلة الوحيدة لمقابلة التحدي الكبير الذي ينتظر الأمة العربية وغيرها من الأمم التي لم تستكمل نموها، ذلك التحدي الذى تسببه الاكتشافات العلمية الهائلة، التي تساعد على مضاعفة الفوارق ما بين التقدم والتخلف، فأنها بما توصلت إليه من المعارف تيسر للمتقدمين أن يكونوا أكثر تقدما، وتفرض على الذين تخلفوا أن يكونوا- بالنسبة إليهم- أكثر تخلفاً، برغم كل ما قد يبذلونه من جهود طيبة لتعويض ما فاتهم.

إن الطريق الثوري هو الجسر الوحيد الذي تتمكن به الأمة العربية من الانتقال بين ما كانت فيه وبين ما تتطلع إليه... والثورة العربية، أداة النضال العربي الآن وصورته المعاصرة، تحتاج إلى أن تسلح نفسها بقدرات ثلاث تستطيع بواسطتها أن تصمد لمعركة المصير التي تخوض غمارها اليوم، وأن تنزع النصر، محققة أهدافها من جانب، ومحطمة جميع الأعداء الذين يتعرضون طريقها من جانب آخر.

وهذه القدرات الثلاث هي:

أولاً: الوعي القائم على الاقتناع العلمي النابع من الفكر المستنير، والناتج من المناقشة الحرة التي تتمرد على سياط التعصب أو الإرهاب.

ثانياً: الحركة السريعة الطليقة التي تستجيب للظروف المتغيرة التي يجابهها النضال العربي، على أن تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الأخلاقية.

ثالثاً: الوضوح في رؤية الأهداف، ومتابعتها باستمرار، وتجنب الانسياق الانفعالي إلى الدروب الفرعية التي تبتعد بالنضال الوطني عن طريقه وتهدر جزء كبيرا من طاقته.

---

*المصدر: جمال عبد الناصر. الميثاق. دار القبس العربي. عكا. وتاريخ.

وإن الحاجة إلى هذه الأسلحة الثلاثة تستمد قيمتها الحيوية، من الظروف التي تعيشها التجربة الثورية العربية. وتباشر تحت تأثيراتها دورها في توجيه التاريخ العربي.

إن الثورة العربية مطالبة اليوم بأن تشق طريقاً جديداً أمام أهداف النضال العربي. إن عهودا طويلة من العذاب والأمل بلورت في نهاية المطاف أهداف النضال العربي ظاهرة واضحة، صادقة في تعبيرها عن الضمير الوطني للأمة، وهي:

- الحرية.
- الاشتراكية.
- الوحدة.

بل إن طول المعاناة من أجل هذه الأهداف كاد أن يفصل مضمونها، ويرسم حدودها. لقد أصبحت الحرية الآن تعني حرية الوطن، وحرية المواطن. وأصبحت الاشتراكية وسيلة وغاية، هي الكفاية والعدل. وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر الطبيعي لأمة واحدة مزقها أعداؤها ضد إرادتها وضد مصالحها، والعمل السلمي من أجل تقريب يوم هذه الوحدة ثم الإجماع على قبولها، تتويجا للدعوة والعمل معا.

ولقد كانت هذه الأهداف نداءات مستمرة للنضال العربي، ولكن الثورة العربية الآن تواجه مسئولية شق طريق جديد أمام هذه الأهداف. والحاجة إلى طريق جديد لا تصدر عن رغبة في التجديد لذاته، ولا تصدر بدافع الكرامة الوطنية، وإنما لأن الثورة العربية تواجه ظروفا جديدة، ولا بد لها في مواجهة هذه الظروف الجديدة أن تجد الحلول الملائمة لها.

وإذا كانت أهداف النضال العربي هي الحرية والاشتراكية والوحدة، فإن التغييرات العالمية حملت تأثيرها إلى وسائل العمل من أجلها. بتفاعل هذه التغييرات العالمية مع إرادة الثورة الوطنية لم يعد أسلوب المصالحة مع الاستعمار ومساومته هو طريق الحرية، فإن الشعب العربي في مصر تمكّن من أن يحمل السلاح بنجاح في بورسعيد دفاعا عن الحرية، واستطاع ان يحقق سنة 1956 انتصاراً حاسماً ما زالت تتردد اصداؤه، كما تمكن الشعب العربي في الجزائر من مواصلة الحرب المسلحة أكثر من سبع سنوات إصرارا على الحرية.

كذلك فإن العمل الاشتراكي لم يعد حتما عليه أن يلتزم التزاماً حرفياً بقوانين جرت صياغتها في القرن التاسع عشر. إن تقدم وسائل الإنتاج، ونمو الحركات الوطنية والعمالية، في مواجهة سيطرة الاستعمار المعنوية والاحتكارات، وازدياد فرص السلام في العالم بتأثير القوى النووية وبتأثير ميزان الرعب الذري في نفس الوقت- يخلق ظروفا جدية أمام التجارب الاشتراكية تختلف تماما عن الظروف السابقة، بل إنها تستوجب هذا الاختلاف وتحتمه كضرورة.

والأمر كذلك في تجربة الوحدة، فإن النماذج السابقة لها في القرن التاسع عشر وأبرزها تجربة الوحدة الألمانية وتجربة الوحدة الإيطالية لم تعد تقبل التكرار، وإن

اشتراط الدعوة السلمية واشتراط الإجماع الشعبي ليسا مجرد تمسك بأسلوب مثالي في العمل الوطني، وإنما هو فوق ذلك، ومعه، ضرورة لازمة للحفاظ على الوحدة الوطنية للشعوب العربية في ظروف العمل من أجل الوحدة القومية للأمة العربية كلها، وضد أعدائها الذين ما زالت قواعدهم على الأرض العربية ذاتها سواء أكانت هذه القواعد في قصور الرجعية المتعاونة مع الاستعمار لضمان مصالحها، ام كانت في مستعمرات الحركة العنصرية الصهيونية التي يستخدمها الاستعمار مراكز للتهديد العسكري.

والثورة العربية وهي تواجه هذا العالم لا بد لها أن تواجهه بفكر جديد لا يحبس نفسه في نظريات مغلقة يقيد بها طاقته، وإن كان في نفس الوقت لا ينعزل عن التجارب الغنية التي حصلت عليها الشعوب المناضلة بكفاحها. إن التجارب الاجتماعية لا تعيش في عزلة عن بعضها، وإنما التجارب الاجتماعية- كجزء من الحضارة الإنسانية - تعيش بالانتقال الخصب وبالتفاعل الخلاق. إن مشعل الحضارة انتقل من بلد إلى بلد. لكنه في كل بلد كان يحصل على زيت جديد يقوي به ضوءه على امتداد الزمان.

وكذلك التجارب الاجتماعية، إنها قابلة للانتقال، لكنها ليست قابلة لمجرد النقل قابلة للدراسة المفيدة، لكنها ليست قابلة لمجرد الحفظ عن طريق التكرار.

وهذه أولى مسؤوليات القيادات الشعبية الثورية للأمة العربية. ومعنى ذلك أن هذا العمل الثوري الطليعي لا بد أن تتحمل القسط الأكبر منه القيادات الشعبية الثورية في الجمهورية العربية المتحدة التي فرضت عليها الظروف الطبيعية والتاريخية مسئولية أن تكون الدولة النواة، في طلب الحرية والاشتراكية والوحدة للأمة العربية.

أن هذه القيادات الشعبية مطالبة الآن أن تتأمل تاريخها، وأن تنظر إلى واقع عالمها، ثم تُقْدِمْ على صنع مستقبلها واقفة في ثبات على أرضها.

عن الديمقراطية السليمة

إن الثورة بالطبيعة عمل شعبي وتقدمي. إنها حركة شعب باسره يستجمع قواه ليقوم باقتحام عنيد لكل العوائق والموانع التي تعترض طريق حياته كما يتصورها وكما يريدها، كما أنها قفزة عبر مسافة التخلف الاقتصادي والاجتماعي تعويضاً لما فات، ووصولا إلى الآمال الكبرى التي تبدو خلال المُثل الأعلى لما يريده للأجيال القادمة منه.

من هنا فإن العمل الثوري الصادق لا يمكن بغير سِمَتيْن أساسيتين:

أولاهما: شعبيته.

والثانية: تقدميته.

إن الثورة ليست عمل فرد وإلا كانت انفعالا شخصياً يائساً ضد مجتمع بحاله، والثورة ليست عمل فئة واحدة وإلا تصادمت مع الأغلبية. وإنما قيمة الثورة الحقيقية بمدى شعبيتها، بمدى ما تُعبّر به عن الجماهير الواسعة وبمدى ما تعبئه من قوى هذه الجماهير لإعادة صنع المستقبل وبمدى ما يمكن أن توفره لهذه الجماهير من قدرة على فرض ارادتها على الحياة. والثورة تقدم بالطبيعة.

إن الجماهير لا تطالب بالتغيير ولا تسعى إليه وتفرضه لمجرد التغيير نفسه خلاصاً من الملل وإنما تطلبه وتسعى إليه وتفرضه تحقيقاً لحياة أفضل تحاول بها أن ترتفع بواقعها إلى مستوى أمانيها.

إن التقدم هو غاية الثورة، والتخلف المادي والاجتماعي، هو المفجِّر الحقيقي لإرادة التغيير والانتقال بكل قوة وتصميم مما كان قائماً بالفعل إلى ما ينبغي أن يقوم بالأمل- ان الديمقراطية هي الترجمة الصحيحة لكون الثورة عملا شعبياً. ان الديمقراطية والاشتراكية من هذا التصور تصبحان امتداداً واحداً للعمل الثوري.

إن الديمقراطية هي الحرية السياسية، والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين، أنهما جناحي الحرية الحقيقية، وبدونهما، أو بدون أي منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق إلى آفاق الغد المرتقب. إن النقد، والنقد الذاتي من أهم الضمانات للحرية. ولقد كان أخطر ما يعرقل حرية النقد والنقد الذاتي في المنظمات السياسية هو تسلل العناصر الرجعية إليها.

كذلك فلقد كانت سيطرة الرجعية على الصحافة بحكم سيطرتها على المصالح الاقتصادية تسلب حرية الرأي أعظم أدواتها. إن استبعاد الرجعية يُسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة، ويفتح الطريق أمام ديمقراطية جميع قوى الشعب الوطنية. إنه يعطي أوثق الضمانات لحرية الاجتماع وحرية المناقشة. وكذلك فإن ملكية الشعب للصحافة، التي تحققت بفضل قانون تنظيم الصحافة الذي أكد لها في نفس الوقت استقلالها عن الأجهزة الإدارية للحكم؛ وقد انتزع الشعب أعظم أدوات حرية الرأي، ومكن أقوى الضمانات لقدرتها على النقد.

إن الصحافة بملكية الاتحاد الاشتراكي العربي لها، هذا الاتحاد الممثل لقوى الشعب العاملة، قد خلصت من تأثير الطبقة الواحدة الحاكمة، كذلك خلصت من تحكم رأس المال فيها ومن الرقابة غير المنظورة التي كان يفرضها عليها بقوة تحكمه في مواردها. إن الضمان المحقق لحرية الصحافة هو أن تكون الصحافة للشعب لتكون حريتها بدورها امتدادا لحرية الشعب.

ان المفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة لا بد لها ان تفرض نفسها على الحدود التي تؤثر في تكوين المواطن وفي مقدمتها التعليم والقوانين واللوائح الإدارية. إن التعليم لم تعد غايته اخراج موظفين للعمل في مكاتب الحكومة، ومن هنا فإن مناهج التعليم في جميع الفروع ينبغي أن تعاد دراستها ثوريا لكي يكون هدفها هو تمكين الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة.

كذلك فإن القوانين لا بد أن تُعاد صياغتها لتخدم العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تقيمها الديمقراطية السياسية تعبيرا عن الديمقراطية الاجتماعية.

كذلك فإن العدل الذي هو حق مقدس لكل مواطن فرد لا يمكن أن يكون سلعة غالية وبعيدة المنال على المواطن. إن العدل لا بد أن يصل إلى كل فرد حر، ولا بد أن يصل إليه من غير موانع مادية أو تعقيدات إدارية.

كذلك فإن اللوائح الحكومية يجب أن تتغير تغييراً جذرياً من الأعماق. لقد وضعت كلها أو معظمها في ظلال حكم الطبقة الواحدة، ولا بد بأسرع ما يمكن من تحويلها لتكون قادرة على خدمة ديمقراطية الشعب كله...

إن أجيالا متعاقبة من شباب مصر انتظمت في سلك المدارس والجامعات والهدف من التعليم كله لا يزيد عن إخراج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وتحت قوانينها ولوائحها التي لا تأبه بمصالح الشعب - دون أي وعي لضرورة تغييرها من جذورها وتمزيقها أصلا وأساساً.

إن تحالف الإقطاع والرجعية الحاكمة لم يكتف بذلك كله، وإنما باشر ضغطه على جماعات كثيرة من المثقفين كان في استطاعتها أن تكون ضمن الطلائع الثائرة فكسر مقاومتها، وفرض عليها إما أن تستلم لإغراء ما يلقيه عليها من فتات الامتيازات الطبقية، وإما أن تذهب إلى الانزواء والنسيان.

إن عمق الوعي الثوري وأصالة إرادة الثورة للشعب المصري قد فضحت التزييف المروع في ديمقراطية الرجعية التي حكمت باسم التحالف بين الإقطاع وبين رأس المال المستغل.

إن عمق الوعي وأصالة إرادة الثورة وضعا بنجاح شعار الديمقراطية السليمة ضمن المبادئ الستة ورسما من الواقع وبالتجربة وتطلعا الى الأمل معالم ديمقراطية الشعب... ديمقراطية الشعب العامل كله.

أولا: إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية، إن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات الا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة:

- أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره.
- أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية.
- أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته.

بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية، ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي يرتضى حكمها.

ثانيًا: أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات، إن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب، سلطة مجموع الشعب وسيادته. والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله أو إنكاره، وإنما ينبغي أن يكون حله سلمياً في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات.

ولقد أثبتت التجربة التي صاحبت بدء العمل الثوري المنظم أنه من المحتم أن تأخذ الثورة على عاتقها تصفية الرجعية وتجريدها من جميع أسلحتها ومنعها من أي محاولة للعودة إلى السيطرة على الحكم وتسخير جهاز الدولة لخدمة مصالحها.

إن ضرورة الصراع الطبقي ودمويته والأخطار الهائلة التي يمكن أن تحدث نتيجة لذلك، هي في الواقع من صنع الرجعية التي لا تريد التنازل عن احتكاراتها وعن مراكزها الممتازة التى تواصل منها استغلال الجماهير.

إن الرجعية تملك وسائل المقاومة، تملك سلطة الدولة، فإذا انتزعت منها لجأت الى سلطة المال، فإذا انتزع منها لجأت الى حليفها الطبيعي وهو الاستعمار. ان الرجعية تتصادم في مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته، ولهذا فإن سلمية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق الا بتجريد الرجعية أولا وقبل كل شيء من جميع أسلحتها. إن إزالة هذا التصادم يفتح الطريق للحلول السلمية أمام صراع الطبقات.

إن إزالة التصادم لا يزيل المتناقضات بين بقية الشعب وإنما هو يفتح المجال لإمكانية حلها سلمياً، أي بوسائل العمل الديمقراطي، بينما بقاء التصادم لا يمكن أن يحل بغير الحرب الأهلية وما تلحقه من أضرار بالوطن ففي ظروف يشتد فيها الصراع الدولي وتعض فيها عواصف الحرب الباردة. إن تحالف الرجعية ورأس المال المُستغِلّ يجب أن يسقط.

ولا بد أن ينفسح المجال بعد ذلك ديمقراطيا للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي: الفلاحون... والعمال والجنود والمثقفون والرأسمالية الوطنية. إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل، وهو القادر على إحلال الديمقراطية السلمية محل ديمقراطية الرجعية.

ثالثا: أن الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانيات الثورة والحارسة على قيّم الديمقراطية السليمة.

أن هذه القوى الشعبية الهائلة المُكوّنة للاتحاد الاشتراكي العربي وإطلاق فعالياتها تحتّم أن يتعرض الدستور الجديد للجمهورية العربية المتحدة عند بحثه لشكل التنظيم السياسي للدولة لعدة ضمانات لازمة.

1- إن التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحرّ المباشر لا بد لها أن تمثل بحق وبعدل القوى المكونة للأغلبية، وهي القوي التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة، كما أنها بالطبيعة الوعاء الذي يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان. إن ذلك فضلا عما فيه من حق وعدل، باعتباره تمثيلا للأغلبية، ضمان أكيد لقوة الدفع الثوري نابعة من مصادرها الطبيعية الأصيلة. ومن هنا فإن الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها، بما فيها المجلس النيابي باعتبارهم أغلبية الشعب كما أنها الأغلبية التي طال حرمانها من حقها الأساسي في صنع مستقبلها وتوجيهه.

2- إن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية. فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب، ثم هو

الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطني، كما أنه الضمان الذي يحمي قوة الاندفاع الثوري من أن نتجمد في تعقيدات الأجهزة الإدارية أو التنفيذية بفعل الإهمال أو الانحراف. كذلك فإن الحكم المحلي يجب أن ينقل باستمرار وبإلحاح سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدي السلطات الشعبية، فإنها أقدر على الإحساس بمشاكل الشعب وأقدر على حسمها.

3- إن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها، ويطور الحوافز الثورية للجماهير، ويتحسس احتياجاتها، ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات.

4- إن جماعية القيادة أمرٌ لا بد من ضمانه في مرحلة الانطلاق الثوري. إن جماعية القيادة ليست عاصما من جموح الفرد فحسب، وإنما هي تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات. كما أنها في الوقت ذاته ضمان للاستمرار الدائم المتجدد.

رابعاً: إن التنظيمات الشعبية، وخصوصاً التنظيمات التعاونية والنقابية تستطيع ان تقوم بدور مؤثر وفعال في التمكين للديمقراطية السليمة. إن هذه التنظيمات لا بد أن تكون قوى متقدمة في ميادين العمل الوطني الديمقراطي، وإن نمو الحركة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها.

إن العمل الديمقراطي، في هذه المجالات، سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة، عميقة في احساسها بالإنسان صادقة في تعبيرها عنه، قادر بعد ذلك كله على إضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة في أعماقه خلاقة ومبدعة ينعكس أثرها بدوره على ممارسته للديمقراطية وفهمه لأصولها وكشفه لجوهرها الصافي النقي.

الوحدة العربية:

إن مسئولية الجمهورية العربية المتحدة في صنع التقدم وفى دعمه وحمايته تمتد لتشمل الأمة العربية كلها. ان الأمة العربية لم تعد في حاجة الى ان تثبت حقيقة الوحدة بين شعوبها. لقد تجاوزت الوحدة هذه المرحلة وأصبحت حقيقة الوجود العربي ذاته. يكفي أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل. ويكفي أن الأمة العربية تملك وحدة التاريخ التي تصنع وحدة الضمير والوجدان.

إن الذين يحاولون طعن فكرة الوحدة العربية من أساسها مستدلين بقيام خلافات بين الحكومات العربية ينظرون إلى الأمور نظرة سطحية. إن مجرد وجود هذه

الخلافات هو في حد ذاته دليل على قيام الوحدة. إن هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعي في الواقع العربي.

واللقاء بين القوى التقدمية الشعبية في كل مكان من العالم العربي، والتجمع الذي تقوم به العناصر الرجعية والانتهازية في العالم العربي هو الدليل على وحدة التيارات الاجتماعية التي تهب على الأمة العربية وتحرك خطواتها وتنسقها عبر الحدود المصطنعة. إن التقاء القوى الرجعية على المصالح المتحدة في كل مكان من الأرض العربية هو في حد ذاته دليل على الوحدة أكثر ما هو دليل على التفرقة. إن مفهوم الوحدة تجاوز النطاق الذي كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين الحكومات.

إن مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية ودفعت به خطوة إلى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هي صورة الوحدة. إن وحدة الهدف حقيقية قائمة عند القواعد الشعبية في الأمة العربية كلها.

واختلاف الأهداف عند الفئات الحاكمة هو صورة من صور التطور الحتمي الثوري واختلاف مراحله بين الشعوب العربية. ولكن وحدة الهدف عند القواعد هي التي ستكفل بسد الفجوات الناشئة من اختلاف مراحل التطور. إن وحدة الأمة العربية قد وصلت في صلابتها إلى حد أنها أصبحت تتحمل مرحلة الثورة الاجتماعية. ولا يمكن أن تدل أساليب الانقلاب العسكري، وأساليب الانتهازية الفردية، وأساليب الرجعية المتحكمة على شيء إلا على دلالتها بأن النظام القديم في العالم العربي يعاني جنون اليأس وأنه يفقد أعصابه تدريجياً وهو يسمع من بعيد في قصوره المعزولة وقع أقدام الجماهير الزاحفة إلى أهدافها. إن وحدة الهدف لا بد أن تكون شعار الوحدة العربية في تقدمها من مرحلة الثورة السياسية إلى الثورة الاجتماعية. ولا بد ان ينبذ الشعار الذي جرت تحته مرحلة سابقة من النضال الوطني هي مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار إن الاستعمار الآن غيّر مكانه ولم يعد قادراً على مواجهة الشعوب مباشرة، وكان مخبؤه الطبيعي بحكم الظروف داخل قصور الرجعية.

إن الاستعمار نفسه دون أن يدري ساهم في تقريب يوم الثورة الاجتماعية حين توارى بمطامعه وراء العناصر المُستَغّلة يوجهها ويحركها. وليس من شك أن الثورات الأصيلة تستفيد من حركات خصومها في مواجهتها وتكتسب منها قوة دافعة. إن الاستعمار كشف نفسه وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه وأصبح محتماً على الشعوب ضربهما معا، وهزيمتهما معا، تأكيداً لانتصار الثورة السياسية في بقية أجزاء الوطن العربي، تدعيماً لحق الإنسان العربي في حياة اجتماعية أفضل لم يعد قادراً على صنعها بغير الطريق الثوري.

والعمل العربي في هذه المرحلة يحتاج إلى كل خبرة الأمة العربية مع تاريخها الطويل المجيد، ويحتاج إلى حكمتها العميقة بقدر حاجته إلى ثوريتها وإرادتها على التغيير الحاسم. إن الوحدة لا يمكن بل لا ينبغي أن تكون فرضا فإن الأهداف العظيمة للأمم يجب أن تتكافأ أساليبها شرفاً مع غاياتها. ومن ثم فإن القسر بأي من الوسائل عمل

مضاد للوحدة. إنه ليس عملاً غير أخلاقي فحسب، وإنما هو خطر على الوحدة الوطنية داخل كل شعب من الشعوب العربية، ومن ثم بالتالي فهو خطر على وحدة الأمة العربية في تصورها الشامل.

وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها بل إن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولاً إلى الهدف الأخير.

إنّ أي حكومة وطنية في العالم العربي، تمثّل إرادة شعبها ونضاله في إطار من الاستقلال الوطني هي خطوة نحو الوحدة من حيث إنها ترفع كل سبب للتناقض بينها وبين الآمال النهائية في الوحدة. إن أي وحدة جزئية في العالم العربي، تمثل إرادة شعبين أو أكثر من شعوب الأمة العربية هي خطوة وحدوية متقدمة، تُقرِّب من يوم الوحدة الشاملة، وتمهد لها، وتمد جذورها في أعماق الأرض العربية على أن مثل هذه الظروف تمهد الطريق للدعوة إلى الوحدة الشاملة.

وإذا كانت الجمهورية العربية المتحدة ترى في رسالتها العمل من أجل الوحدة الشاملة، فإن الوصول الى هذا الهدف ليساعد عليه وضوح الوسائل التي لا بد من تحديدها تحديداً قاطعاً وملزما في هذه المرحلة من النضال العربي، ان الدعوة السلمية هي المقدمة، والتطبيق العلمي لكل ما تتضمنه الدعوة من مفاهيم تقدمية للوحدة هو الخطوة الثانية للوصول الى نتيجة محققة. إن استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه- كما أثبتت التجارب- فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كي تطعنها من الخلف.

ان تطور العمل الوحدوي نحو هدفه النهائي الشامل يجب أن تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من اختلاف مراحل التطور بين شعوب الأمة العربية هذا الاختلاف الذي فرضته قوى العزلة الرجعية الاستعمارية.

إن جهوداً عظيمة وواعية يجب أن تتجه أيضاً إلى فتح الطريق أمام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع أن تحدث أثرها في محاولات التمزيق وتتغلب على بقايا التشتت الفكري الذي أحدثه ضغط ظروف القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين وما تركته دسائسه ومناوراته من رواسب تحجب الرؤية الصافية في بعض الظروف.

λ_;